الرئيس الأسبق للجمعية الكويتية للمشروعات الصغيرة أكد أن ملف أزمة «كورونا» مازال يُقاد بطريقة عشوائية ومن دون أي دراسة واضحة

معرفي لـ «الأنباء»: 720 مليون دينار تتحملها الدولة عند تحول 30 ألف مواطن من قطاع ريادة الأعمال إلى «الحكومي»

طارق عرابي

لا يختلف اثنان على ان المشـــاريع الصغيرة والمتوسطة في الكويت الخاسر الأكبر من أزمة «كورونا». فهذه القطاعات أصابها الفيروس في مقتل، خصوصا بعد القرارات الأخيرة للحكومة بفرض حظر جزئي والاستمرار في إغلاق بعض الأنشـــطة الاقتصادية دون تعويض أصحابها بشيء يذكر. الرئيس الأسبق للجمعية الكويتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة داود معرفي، خلال حواره مع «الأنباء»، دق ناقوس خطر افلاس عدد من الانشطة التجارية، مشددا على ضرورة أن تقوم الحكومة بتعويض المتضررين من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك عن طريق سداد إيجاراتهم والتزاماتهم طوال فترة الإغلاق. ورأى معرفي ان أفعال الدولة أقرب إلى النظام الشيوعي الذي يهدف إلى تحويل موظفي القطاع الخاص إلى موظفي حكومة وتصبح الدولة ربعية بالكامل، فإذا عرفنا أن عدد المواطنين الكويتيين المســـجلين على الباب الخامس كأصحاب أعمال يبلغ 15 ألف مواطن، ولو فرضنا أن كلا منهم لديه على الأقل موظف كويتي واحد فهذا يعني أن لدينا نحو 30 ألف كويتي موظف في قطاع ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة. وفي حال تحول هذا العدد إلى القطاع الحكومي فإن ذلك يعني زيادة على الميزانية بمتوســـط راتب 2000 دينار شهرياً لكل منهم، ما يعني أن الميزانية ستتحمل ســـنويا نحو 720 مليون دينار. وأضاف أن ما تقوم به الحكومة من إجراءات ما هو إلا تدمير للاقتصاد والانشطة التجارية واحدة تلو الأخرى مقابل الحفاظ على الصحة، علما أن هناك مثلثا مهما يجب أن نعتمد عليه هو الصحة النفســـية والصحة العامة والاقتصاد، مؤكدا على أنه متى ما انهار أي ذراع من أذرع هذا المثلث فهذا يعني أن إدارة الملف فاشلة. وتطرق معرفي إلى عدد من الحلول والاقتراحات التي من شأنها المساعدة في الخروج من نفق الازمة الحالية وإنقاذ الاقتصاد الكويتي بشكل عام، وذلك من خلال الحوار التالي:

ما يحدث في الكويت قتل وتدمير للأنشطة الاقتصادية الواحد تلو الآخر ونطالب الحكومة بتعويض المتضررين من أصحاب المشاريع

كيف تنظر إلى وضع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعد بدء خطوة الحظر الجزئي من جديد؟

● **الحظر الجزئي هو رصاصة الرحمة لأصحاب المشـاريع الصغيرة والمتوسطة، والمشكلة الأكبر التي نعيشها حاليا هي أن ملف الازمة مازال يقاد بطريقة عشوائية ومن دون أي دراسة واضحة، فلو نظرنا إلى التجربة البريطانية في هذا الصدد لوجدنا ان بريطانيا كانت واضحة وصريحة منذ البداية، حيث حددت تواريخ للفتح وأخرى للإغلاق، كما قامت بتغطية المشاكل التي كانت تواجهها الدولة من الجانب الاقتصادي، فقدمت منحا وحوافز وخططا لإنقاذ الاقتصاد، بينما لم تقم الكويت بأي خطوة من هذه الخطوات. كما ان هناك مشاريع وقطاعات مضى عليها أكثر من عام من الإغلاق كالمدارس والحضانات والمعارض ومكاتب السفريات ومقاهي الشيشة، وهذا يعني هـدم قطـاع وراء الآخر دون أي تعويـض أو حوافـز أو خطـط إنقـاذ، وطالبنـا بأن تقـوم الحكومـة بتعويـض المتضرريـن مـن خـلال دفع الايجارات والرواتب، لكن لم نجـد أي دعم حكومي في هذا الجانب، على الرغم من أن كل الدول المتقدمة قدمت دعومات مباشـرة للمتضررين، سواء مـن خلال المنـح أو من خلال القروض الحسـنة لمسـاعدة الانشـطة على العمل، خاصة إذا ما عرفنا أن الاقتصاد عبارة عن سلسلة مترابطة، وبالتالي فإن كرة الثلج في ازدياد، حتى أصبحنـا أمام معضلة كبيرة وكارثـة اقتصاديـة تواجهها الكويت بشكل خاص، ذلك أن إدارة الملف ليست إدارة صحية كما تديرها باقي الدول المتقدمة وغير المتقدمـة، وما تقوم به الحكومة هو تدمير للاقتصاد مقابل الحفـاظ على الصحة، علما أن هناك مثلثا مهما يجب أن نعتمـد عليه هـو الصحة النفسـية والصحـة العامـة والاقتصاد، ومتى ما انهار أي ذراع من أذرع هذا المثلث فهذا يعني أن إدارة الملف فاشـلة، وهذا هو ما نراه اليوم.**

بعد مرور أكثر من سنة على الاغلاق مازالت الارقام في ازدياد، علام يدل ذلك؟

● **هذا دليل على أن القرارات الحالية ليست في محلها، فبعد الاغلاق السـابق للصالونات والنـوادي لمـدة شـهر بقيت الارقام في تزايد بشكل أكبر، وهذا يؤكد علـى أن إجراءات الحكومـة لا تقـوم علـى أي دراسة صحيحة، لا توجد أي أرقام يتم الاستناد اليها بشكل فعلي، وبالتالي فإن ما يحدث ما هـو إلا قتـل وتدمير لهذه الانشطة الواحد تلو الآخر.**

لاحظنا أن أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة هم المتضررون الاكثر رغم أن هذه الشريحة تشكل 3 إلى 4٪ من الاقتصاد الكويتي، فما السبب؟

● **في الحقيقة، فإننا لم نعد نعرف هل النظام في الكويت هو نظام شيوعي أم اشتراكي أم رأسـمالي، فقـد ضاعـت البوصلة، فما يحدث بالكويت اليوم هو خليط بين الانظمة الماليـة الثلاثـة (الشـيوعية والاشـتراكية والرأسمالية)، فالفكـر يقوم على الرغبة في تحويـل الدولـة إلـى النظام الرأسـمالي لكـن الوضـع علـى أرض الواقـع أقرب إلى الاشـتراكية، وأفعـال الدولة أقـرب إلى النظام الشـيوعي الذي يهدف إلى تحويل موظفي القطاع الخـاص إلى موظفي حكومة وتصبح الدولة ربعية بالكامـل، فإذا عرفنـا أن عدد المواطنين الكويتيين المسجلين على الباب الخامس كأصحاب أعمـال يبلـغ 15 ألف مواطن، ولو فرضنا أن كل منهم لديه علـى الاقـل موظـف كويتي واحـد، فهـذا يعنـي أن لدينا نحو 30 ألـف مواطن كويتي موظف في قطاع ريادة الاعمال والمشاريع الصغيرة، وفي حال تحول هذا العـدد من القطاع الحر إلى القطاع الحكومي فإن ذلك يعني زيادة على ميزانية الدولة بمتوسـط راتب 2000 دينـار لكل منهم، ما يعني أن الميزانية ستتحمل سنويا نحو 720 مليون دينار، وبحسـب موازنـة 2019 فـإن إجمالـي الرواتب التي تتحملها الدولة سـنويا هو 12 مليـار دينار، وهذا يعني زيادة نحو مليار دينار إضافي إلى هذه الميزانية، فهل يمكـن للدولة أن تتحمل هذه الزيادة بدلا من إنقاذ هذا القطاع؟ لا شك أن التكلفة على مدار السنوات الخمس القادمة سـتكون فاتورتهـا أضعافـا مضاعفة عن التكلفة التي يمكن للحكومة أن تسعف فيها هذا القطاع في الوقت الراهن.**

داود معرفي متحدثا للزميل طارق عرابي (محمد هاشم)

هذه أهم الحلول للخروج من الأزمة

حدد داود معرفي أهم الحلول المقترحة التي قال انها يمكن ان تسهم في خروج المبادرين وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من نفق الازمة الحالية، وذلك من خلال 3 مطالب رئيسية هي:

● أولا: تقديم منح إلزامية من الدولة (إيجارات وراتب) لكل الأنشطة المغلقة طوال فترة الاغلاق.

● ثانيا: إعادة إنعاش الاقتصاد مقابل قروض ميسرة لقطاع المشاريع الصغيرة ومن دون فوائد.

● ثالثا: الإعفاء من الرسـوم الحكومية من اليوم ولمدة سنة من بعد فتح الانشطة.

هناك أنشطة أغلقت منذ أكثر من عام، فهل تعتقد أن هذه الانشطة تستحق تعويضات من قبل الحكومة؟

● **مطالباتنا كانت واضحة منذ البداية، حيث نرى أن الدولة ملزمة وبحسـب المادة 25 من الدسـتور أن تكفـل تضامـن المجتمـع وتحمـل الاضـرار التي تقع على الشركات بشكل خـاص، والدولة هي السـبب فـي الحظر، وبالتالـي عليها أن تتعامل مـع هذا الملف من خـلال توفير الحد الأدنى من التكلفة والمصاريف الخاصة بالايجارات والرواتب، على أن تدفع كمنح وليس كقروض، لأن القروض سـتزيد الاعباء على النشاط وليس إنقاذه.**

كيف تنظر إلى خطوة الحكومة بتأجيل اقساط المبادرين من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟

● **هذا أمر ملزم من الدولة، لكن يجب أن نعرف أن عدد الممولين من الصنـدوق الوطني يصل إلى 1200 شـخص، بينما عدد المسجلين على الباب الخامس يصـل إلـى 15 ألف شـخص، وبالتالي فإن تأجيل الاقساط ليس حـلا، فـكل دول العالم أجلت الاقسـاط، لكـن علاج المشـكلة لا يمكـن أن يكـون من خلال هذا الاسـلوب، نعم التأجيل مهـم لكن الفئة التي تم تأجيلها أقساطها لا تتجاوز 10٪ من القطـاع، حيث هناك أعداد كبيرة ممولون من قبل البنك الصناعي أو مسجلون على الباب الخامس، ولا شك ان التأجيل جاء للممولين من الصندوق فقط، وهذا الامر فيه عدم مسـاواة ما يعني وجود مخالفة دستورية واضحة.**

كانت هناك مطالبات بزيادة حصة المشاريع الصغيرة في المناقصات الحكومية كنوع من الدعم لهذه المشاريع، كيف تنظرون إلى ذلك؟

● **هذا أفضل حل ممكن أن تقوم بـه الحكومة وهذه هي إحدى الفـرص، ولا شـك أن تفعيل قانـون المناقصـات يجب أن يكون على أجندة الاساسيات التي يفتـرض أن تفتح خلال الفترة القادمة، كما يجب على كل جهـة حكوميـة أن تنظر إلى هذا الامر بشـكل واضح، فمؤسسـة البترول الكويتية مـع الشـركات التابعـة لهـا كانت قد قدمت مبادرة في هذا الخصوص، لكن السؤال هو: هل ستكون هناك فعلا فرص فعلية ستعطى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؟ فإذا كانت الاجابة بـ «نعم» فلا شك أن هذا الامر سـيصب في صالـح أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة كنوع من الدعم لهم.**

إعلان تذكيري

شركة الاتصالات الكويتية (stc)

شركة مساهمة كويتية (عامة)

دعوة إلى حضور اجتماع الجمعية العامة العادية

يسرّ مجلس إدارة شركة الاتصالات الكويتية دعوتكم لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية والذي سيعقد يوم الإثنين الموافق 29 مارس 2021، في تمام الساعة العاشرة والنصف صباحاً، في مقر الشركة الرئيسي – مجمع أولمبيا/ البرج الغربي، على أن يكون الحضور والتصويت للمساهمين الكرام عن طريق الوسائل الإلكترونية فقط نظراً للظروف والإجراءات الاحترازية الصحية الراهنة، وذلك لمناقشة جدول أعمال الجمعية العامة العادية.

أولاً	مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي ونتائج أعمالها عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م، والمصادقة عليه.
ثانياً	مناقشة تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن نتائج البيانات المالية للشركة والمصادقة عليه واعتماد صافي الربح القابل للتوزيع عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م.
ثالثاً	عرض تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م، والمصادقة عليه.
رابعاً	تلاوة تقرير حوكمة الشركات، وتقرير لجنة التدقيق، وتقرير المكافآت والرواتب والمزايا لأعضاء مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر2020م، والمصادقة عليهم.
خامساً	استعراض أية مخالفات رصدتها الجهة/الجهات الرقابية، وأي عقوبات صدرت نتيجة لتلك المخالفات، ونتج عنها تطبيق جزاءات (مالية وغير مالية) على الشركة (إن وجدت) عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م.
سادساً	الاطلاع على البيانات المالية وحسابات الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م، والمصادقة عليها.
سابعاً	اقتطاع نسبة 10% مبلغ 3,399,839 د.ك. (ثلاثة ملايين وثلاثمائة وتسعة وتسعين ألف وثمانمائة وتسعة وثلاثين دينار كويتي) من صافي أرباح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م، لحساب الاحتياطي الإجباري، على أن يتم إيقاف الاقتطاع لحساب الاحتياطي الإجباري اعتباراً من بداية عام 2021م.
ثامناً	مناقشة اقتراح مجلس الإدارة باقتطاع نسبة 10% مبلغ 3,399,839 د.ك. (ثلاثة ملايين وثلاثمائة وتسعة وتسعين ألف وثمانمائة وتسعة وثلاثين دينار كويتي) من صافي أرباح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م، لحساب الاحتياطي الاختياري.
تاسعاً	مناقشة اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 60% من إجمالي رأس مال الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م، أي بواقع 60 فلس كويتي للسهم الواحد وذلك للمساهمين المقيدين في سجلات الشركة في نهاية يوم الاستحقاق المحدد له يوم الأربعاء الموافق 14 أبريل 2021م، وسوف يتم توزيع الأرباح النقدية على المساهمين المستحقين لها اعتباراً من يوم الأربعاء الموافق 21 أبريل 2021م مع تفويض مجلس الإدارة بتغيير التواريخ الواردة فى جدول الاستحقاق والمحددة مسبقاً فى حال وجوب تغيرها، إن لزم الأمر.
عاشراً	مناقشة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والبالغة قيمتها 152,061 د.ك. (مائة واثنين وخمسين ألفاً وواحد وستون دينار كويتي) عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م.
حادي عشر	تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها، وذلك وفقاً لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010م ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
ثاني عشر	استعراض التعاملات مع الأطراف ذات الصلة التي تمت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م، والتصريح للشركة بالتعامل مع الأطراف ذات الصلة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م.
ثالث عشر	مناقشة إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م.
رابع عشر	تعيين أو إعادة تعيين مراقب حسابات الشركة من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال، مع مراعاة مدة التنفيذ الإلزامي لهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
خامس عشر	تعيين أو إعادة تعيين أعضاء الهيئة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
سادس عشر	انتخاب أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات.

على السادة مساهمي الشركة الراغبين في حضور الاجتماع التسجيل في خدمة التصويت الإلكتروني eAGM وذلك من خلال تعبئة النموذج المخصص والموجود في الموقع الإلكتروني للشركة الكويتية للمقاصة www.maqasa.com مع إرفاق المستندات المطلوبة حتى يتمكنوا من الحصول على اسم المستخدم والرقم السري والذي سوف يخولهم من الحضور والتصويت على على بنود جدول أعمال الجمعية العمومية بالنظام الإلكتروني، علماً بأن المشاركة والتصويت سيكونا متاحان اعتباراً من يوم الاحد الموافق 21 مارس 2021 وحتى الساعة الثامنة من صباح يوم انعقاد الجمعية العامة العادية في يوم الإثنين الموافق 29 مارس 2021، وذلك وفقاً لدليل السياسات والإجراءات المتعلقة بعقد الجمعيات العامة من خلال الأنظمة الإلكترونية المنشورة على الموقع الإلكتروني للشركة الكويتية للمقاصة.

stc

مجلس الادارة